



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

(المسار .. والمآل) في الانتخابات العراقية 2021 ورقة تقدير موقف

عماد الشيخ داود



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

(المسار .. والمآل) في الانتخابات العراقية 2021 ورقة تقدير موقف

عماد الشيخ داود *

مدخل :

بتأريخ 27 أيار 2021 صدر قرار مجلس الأمن المرقم 2576 الذي جدد تفويض بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لتعزيز دور الدعم الانتخابي للبعثة؛ إذ يتطلب القرار من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «تزويد فريق الأمم المتحدة المعزز والقوي والمرئي بموظفين إضافيين»؛ من أجل «مراقبة يوم الانتخابات في العراق... ومواصلة المساعدة في إجراءاتها... وتقديم تقرير إلى الأمين العام بشأن سيرها». وقد تم توجيه (يونامي) بتقديم الدعم اللوجستي والأمني لمراقبي الانتخابات الدوليين والإقليميين وإطلاق حملة رسائل استراتيجية بشأن الاستعدادات للانتخابات والعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لدعم الشعب العراقي؛ الذي تفانى في الإخلاص للحكومات التي تداولت ادارة البلاد منذ العام 2005؛ ودعمها عبر صناديق الاقتراع لمرات متعددة، والتصويت على الدستور الدائم للبلاد (على الرغم من مايعتوره من مطبات تحتاج إلى الإصلاح)، وتحمله لمرارة الصراعات وتقديمه للضحايا وصبره على الأزمات، حتى وصل حاله جراء إهمال رعايته من قبل ولاة أمره؛ إلى حال الصارخ في واد تاهت صيححاته اليوم سدى؛ فأثما قد تقوى يوم غد لتأخذ بالأوتاد. كما حدث في تشرين 2019 من حراك ضد (ارتفاع مستويات البطالة، وتدهور الأمن والاستقرار، وعجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء)؛ مما اضطر السلطات للمجاهدة على احتواء ذلك الاندفاع الجارف بإجراءات شتى (مقبولة وغير مقبولة) لتسفر في خاتمة المطاف عن استقالة الحكومة والإتيان بحكومة مؤقتة تعمل على اجراء انتخابات مبكرة وفقاً لقانون انتخابات جديد وعد الناس بالتغيير عبر صناديق الاقتراع التي تعد نقطة على مفترق طرق تحتاج إلى قراءة متأنية للمشاهد وكيف سيكون المآل عشية ليلة الانتخابات كما ستفعل هذه الورقة:

* باحث.

● المشهد الأول: الفاعلية في الأداء الحكومي:

تعد استقالة حكومة الرئيس عادل عبد المهدي نقطة الشروع التي تشكلت بموجبها بعد محاض عسير واخذ ورد واستبدال أكثر من مرشح الحكومة الكاظمية الحالية «لمهمة أساسية تكمن في إجراء الانتخابات المبكرة».. لكن الحكومة العتيدة وبدلاً عن الاستجابة لصوت الشارع وصيحات من تعطلت يده عن العمل، شرعت سريعاً بمجرد توليها زمام الأمور في إجراء سياسات نقشفية صارمة، بدلاً عن التخفيف مما يثقل كاهل الشعب، ودعا إلى خروج السواد الأعظم إلى الشارع، حيث تم تطبيق خفض قيمة العملة العراقية مقابل الدولار من دون دراسة للأثر القبلي لهذا الإجراء على الناس؛ مما زاد الطين بلة، وفاقم الأوضاع الأوضاع المعيشية، في ظل عدم وفاء الحكومة باتخاذ الإجراءات الحاسمة للتخفيف من ذلك الإجراء السريع؛ وفي مقدمتها دعم البطاقة التموينية¹؛ مما يدل على أن الوعد بفك الأزمات جاء بأزمات أكبر منها وعلى عكس توقع الجمهور ورغبته.

من جانب آخر لم تتمكن حكومة الكاظمي من معالجة أزمة الخدمات في العراق، والحفاظ على الأمن، وتنفيذ خطة فاعلة لحصر السلاح بيد الدولة². فضلاً عن ذلك لم يتم اتخاذ إجراءات ملموسة لاستئصال آفة الفساد المستشري؛ وازدياد معدلات البطالة، في الوقت الذي تمتلك فيه الحكومة كل المقومات للخروج من الأزمات أو التخفيف من آثارها على الجمهور؛ لكنها آثرت الارتكاز على خبرتها وصلاتها بالإعلام لتجميل الصورة الضبابية التي بات يعاني منها الجمهور.

1. وعد الشمري، المالية النيابية: وعود حكومية بتقليل آثار رفع سعر صرف الدولار، صحيفة الصباح الجديد

<https://tinyurl.com/yzocccjh>

2. حول السلاح المنفلت والمال السياسي صرح النائب عن تحالف الفتح (حسن شاكر الكعبي) بالاتي: ”إن تخوفنا في هذه المرحلة ينحصر في جانبين هما السلاح المنفلت ولغة التهديد، إضافة إلى المال السياسي والمال غير الشرعي والذي يفرض في بعض الأوقات، وقد يؤثر لا سمح الله على رغبات بعض الناخبين، إضافة إلى تأثير السلاح في حصول تهديدات من بعض المرشحين أو أفراد لإظهار أصواتهم في بعض المراكز الانتخابية“.

<https://tinyurl.com/yj4qblan>

وللمزيد انظر: <https://tinyurl.com/yhj2spg7>

والأمر الذي جعل تصنيف الحكومة على وفق المؤشرات العلمية الدولية والمحلية يوصف بثلاثة أوصاف (غير حر، وسلطوي، وسلطوي جزئي) حسب معايير³:

أ. بيت الحرية Freedom House.

ب. مؤشر الايكونومست للديموقراطية Economist Democracy index.

ج. والمؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق.

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2021-2020		Economist Democracy Index 2020		Freedom House 2021		
Country	Score	Regime type	Score	Regime type	Score	status
 Iraq	3.8	سلطوي جزئياً	3.62	Authoritarian	29	Not Free

يضاف إلى ذلك ضعف الحكومة في ضبط إيقاع التهيئة للانتخابات حرة و(نزيفة) إذا لم تتمكن من الحد من الظواهر والممارسات السلبية للمرشحين، ومنها ظاهرة شراء الأصوات أو ما يطلق عليه «البطاقات الانتخابية»، التي تراوح سعرها عبر السماسرة بما يعادل (50 – 150 دولاراً أميركياً)⁴. حتى وصل الحال إلى أن بعض وسائل التواصل باتت تظهر صوراً لبعض المرشحين وأمامهم حقائب مملوءة بالبطاقات في إشارة إلى إعلان فوزهم قبل الانتخابات وحصولهم على العدد الكافي من الأصوات، فضلاً عن مقاطع تظهر بعض الوجوه الاجتماعية وهي تتوعد أقاربها بالإقصاء في حال عدم تصويتهم للمرشح القريب؛ مما حدا برئيس مجلس الوزراء إلى التحذير من هذه الممارسات في جلسة المجلس بتاريخ 22 ايلول 2021 بالقول: «أحذر من أي محاولة لشراء الأصوات عبر تعيينات وهمية، أو توزيع قطع أرض، فهي وعود كاذبة وعلى المواطنين عدم تصديقها. لأن إغراء المواطنين بالادعاءات الكاذبة أمر مرفوض تماماً، ويجب عدم الانجرار إليها، وستتم مراقبتها من قبلنا»⁵. لكن المراقبة غير المساءلة والمحاسبة، وإن التمادي في هذا الموضوع بات واضحاً وصریحاً دون إجراءات رادعة من الجهات الرسمية ذات العلاقة بنزاهة الانتخابات. وأمام

3. مركز حوكمة للسياسات العامة: <https://tinyurl.com/yjhz7d>

4. <https://tinyurl.com/yfbdj3xl>

5. <https://tinyurl.com/yk28zwke>

ذلك البرود في فرض القانون تذكر بعض الدراسات ومنها دراسة (نوزاد شكري الأستاذ في جامعة صلاح الدين) المنشورة ضمن الموقع الإلكتروني الذي يريعه مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى؛ بأن مرد غض الحكومة الطرف عما يضر بنزاهة الانتخابات يعود للحسابات الشخصية لبعض أفرادها ومحاباة واضحة للعيان على أمل التمديد في المرحلة القادمة⁶؛ الأمر الذي يجعل المشهد قلقاً إذا لم تتخذ الحكومة والجهات المعنية بنزاهة الانتخابات الإجراءات الحاسمة بحق كل ممارسة منحرفة تعرقل الحق في الاختيار السليم. وهي مهمة ليست باليسيرة لكنها قابلة للتحقيق إذا طبقت الحكومة وعدها ولاسيما تصريح رئيس الحكومة الوارد في بيان المكتب الإعلامي لمجلس الوزراء بتاريخ 30 أيلول 2021 الذي ذكر فيه بأنه «سيشرف بنفسه على الأمن الانتخابي»، «ولن يسمح بأي تجاوز يؤثر في سير الانتخابات ونتائجها»⁷.

● المشهد الثاني: المحافظون القدامى والشباب الجدد:

ضمن هذا المشهد لا يتوقع أن تأتي الأحزاب السياسية أو الترشيحات المنفردة القريبة من حراك الشارع العراقي بالكثير من مقاعد مجلس النواب العراقي، ولاسيما وأن الكثير من الشواهد تشير إلى عدم تعادل كفتها مع كفة القوى المحافظة الراسخة التي لديها الكثير من الموارد، وسلسلة واسعة من العلاقات في الميزان الانتخابي؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع حماسة وآمال القوى التي قادت الاحتجاجات، بحدوث التغيير عبر صناديق الاقتراع ووصل الأمر بأطراف رئيسية فيها إلى مقاطعة الانتخابات⁸، من حيث الترشيح والتصويت (طبقاً لما نقله موقع عربي B.B.C.)⁹ عن (زعيم البيت الوطني) حسين الغرابي خلال مؤتمر صحفي عقد في العاصمة بغداد في الأول من أيلول 2021 حيث قال: «لا ندعو مطلقاً لاحتجاجات أو أعمال شغب أو أي عمل يمكن أن يقوّض الأمن الانتخابي في عملية الانتخابات المقبلة، ونحن أبناء الديمقراطية. إن الأمن الانتخابي

6. <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alantkhabat-alraqyt-althalfat-alhalyt-lyst-wsft-lltghyyr>

7. WWW.nasnews.com

8. في 4 أيلول، عقد مؤتمر موسع في العاصمة العراقية بغداد من قبل مجموعة من القوى التي قبل إنها خرجت من احتجاجات تشرين الأول 2019؛ لتعلن معارضتها للنظام السياسي في البلاد، وأشارت إلى أنها لن تشارك في الانتخابات؛ لافتقارها إلى النزاهة وتكافؤ الفرص.

<https://www.al-monitor.com/originals/2021/09/iraqi-protest-groups-will-sit-out-october-elections>

9. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58735992>

أكذوبة النظام الحالي، ولا وجود لأمن انتخابي في ظل السلاح المنفلت وتهجير الناشطين». وأوضح أن «الأحزاب الحالية تخرق الدستور والقوانين وجميع الأعراف من خلال إقامتهم انتخابات في ظل ارتباط معظم الأحزاب بفصائل مسلحة، وسنعمل على تفعيل قانون الأحزاب و غيره لمحاسبتهم». ونقل موقع الحزب الشيوعي العراقي عن سكرتير الحزب رائد فهمي قوله: «إن الانتخابات المبكرة التي جاءت أساساً كمطلب من مطالب الانتفاضة الشعبية، كان الغرض منها هو فتح باب التغيير وليس إعادة المنظومة الحاكمة المسؤولة عن الأزمات».

وبالتأسيس على ما تقدم يرى مراسل فرنسا 24 في بغداد أن الخارطة الأولية للتحالفات السياسية تشير إلى تضاؤل فرص القوى التي انبثقت عن الحركة الاحتجاجية الأخيرة نظراً لقوة الأحزاب الكبيرة ونفوذها. وتتخوف الأوساط الأكاديمية من أن تؤدي التغييرات في قانون الانتخابات وسطوة النفوذ والمال السياسي إلى إعادة الأحزاب نفسها إلى واجهة المشهد السياسي العراقي. حيث ستعمل على ضم بعض وجوه الحراك غير الفاعلة إليها، على اعتبار أنهم وجوه جديدة مقبولة من قبل الجماهير من أجل الادعاء بأن هنالك تغييراً سيطراً على العملية السياسية¹⁰. لكن ذلك لا ينطلي على الجمهور الذي يقف مع الحراك أو على مقربة منه مما سيؤدي الى احتمالية العزوف عن المشاركة لمعرفتهم سلفاً بأن التغيير صعب المنال وأن النتائج محسومة قبل الذهاب الى صناديق الاقتراع؛ لذلك جاء نداء مرجعية النجف الأشرف ببيان نقلته وكالة الأنباء العراقية: أن «المرجعية الدينية العليا تشجّع الجميع على المشاركة الواعية والمسؤولة في الانتخابات القادمة»، فهي «الطريق الأسلم» لتفادي «خطر الوقوع في مهاوي الفوضى والانسداد السياسي»؛ لحث الجمهور على تفويت فرصة التزييف، وإجراء التغيير الناجز بارادتهم الحرة¹¹. وقد ذهبت قوى دينية أخرى إلى اتخاذ الإجراء نفسه كما فعل المجمع الفقهي العراقي الذي أصدر فتوى بتحريم شراء بطاقة الناخب منعاً لانحراف نتائج الانتخابات عن إرادة الناخبين.

10. <https://tinyurl.com/yex7elxq>

11. <https://tinyurl.com/yfx9hgi6>

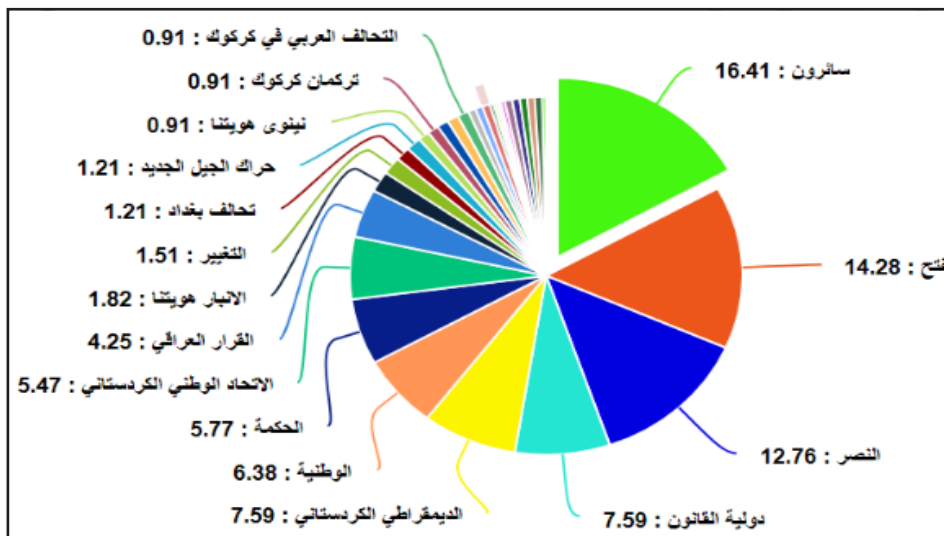
• المشهد الثالث: المآل المتوقع

بعد المشهد الثالث حصيلة نهائية تتوقعها هذه الورقة بالارتكاز إلى الأدلة الواردة في المشهدين المذكورين آنفاً، فضلاً عن الدليل المعلن من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق بشأن الأحزاب المسجلة والتحالفات التي أبدت رغبتها في دخول الانتخابات¹²، والتي بمجملها تمنح المتابع الدلالة بأن ما ستسفر عنه نتائج الانتخابات الحالية لا يختلف كثيراً عن خريطة الأحزاب الفائزة في انتخابات 2018 (انظر المرتسم الآتي)، ولا سيما بعد عودة التيار الصدري الى ساحة التنافس الانتخابي، لكن شيئاً من التبدل الطفيف في مجرى العملية السياسية والأداء الحكومي قد يحدث في أعقاب نتائج الانتخابات على الرغم من عسر الولادة المتوقع للحكومة الجديدة؛ كما تعمست ولادة شقيقتها الأكبر سابقاً طبقاً للدلائل آنفاً، ذلك لأن ضغط الشارع يحتاج إلى استجابة تخفف من التوتر حتى وإن كانت الحكومة الجديدة غير قادرة على تحقيق الكثير ولا سيما إذا ولدت توافقية ما بين القوى داخل قبة البرلمان (الساعية لجني الفوائد الخاصة أكثر من اهتمامها بالمصلحة العامة)؛ مما يعني غياب المعارضة البرلمانية الحقيقية أو ما يطلق عليها اصطلاحاً بـ(الحكومة الوفية)¹³* التي تبتثق عنها؛ لتضبط نعمة دورة السياسات العامة في البلاد وتحقق قدراً وافياً من المساءلة والمحاسبة الرصينة للحكومة المنتخبة، كما في رسم برامج حكومية ناضجة ومستندة إلى البيانات للحكومات المقبلة مستقبلاً، وهي الممارسة التي يصعب وجودها داخل قبة مجلس النواب العراقي في ظل ضعف التنشئة السياسية وما يتبعها من ثقافة سياسية لا تأتي بين ليلة وضحاها، بل تحتاج إلى عمل دؤوب وإلى مدى زمني طويل تتغير بموجبه الأفكار والتوجهات، لتفرز أحزاباً ومجتمعاً مدنياً برؤية وطنية وليست ذات ولاءات فرعية كما هو واضح منذ العام 2005 حتى اليوم.

أما إذا استمر الانغلاق على حاله ولم تعالج الأحزاب برامجها، ولا تأخذ الحكومة مطالبات الناس على محمل الجد (وتبقى الجدر العازلة، والسيارات المصفحة، والأطواق الأمنية، وإغفال التطبيق الناجز للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في العام 2015 (عازلاً بين الحاكم والمحكوم فإن نذر التعقيد ستزداد والاندفاع نحو الشارع سيأخذ مديات أكبر؛ مما يعمق حالة عدم الاستقرار ويجول دون التطبيق المنشود لخطة التنمية المستدامة وهذا ما لا يريح بال كل غيور على مصلحة العراق وأهله.

12. <https://tinyurl.com/ygnj6rrs>

13.*. يطلق على حكومة الظل التي تشكلها المعارضة داخل قبة برلمان ويستمنستر في المملكة المتحدة بالحكومة الوفية.



التوزيع النسبي للكتل الفائزة في انتخابات 2018